www.quranonlinelibrary.com

عرض كتاب

الاختلاف الدلالي بين القراءات العشر في حكاية الأقوال

للدكتور محمود عبد الجليل روزن

محمد يحيى جادو

www.Quranonlinelibrary.com

إحدى مبادرات مركز تفسير للدراسات القرآنية

المعلومات والآراء المقدَّمة هي للكتّاب،
ولا تعبّر بالضرورة عن رأي المرصد

المكتبة العالمية الفريدة لكتب التجويد والقراءات على الشبكة العنكبوتية

تمهيد:

كتاب «**الاختلاف الدلاليّ بين القراءات العشر في حكاية الأقوال؛ الإعجاز، وخصوصية التوجيه، ومسالكه**»، هو أحد المؤلفات التي صدرت مؤخرًا عن دار اللؤلؤة للنشر والتوزيع بمصر، ١٤٤٢هـ/ ٢٠٢١م، وبلغت صفحات الكتاب ٣٢٨ صفحة من القَطْعِ العادي. وأما مؤلف الكتاب فهو الدكتور/ محمود عبد الجليل روزن[(١)].

وقد انطلق هذا الكتاب من إشكالية ظاهرة، وهي اختلاف القراءات القرآنية في حكاية الأقوال، ذلك أنَّ الافتراض الأَوَّلِيَّ في الحكاية الدقيقة هو اتّحادُ القول باتّحاد قائله وظروف قيله، فإذا اختلفت القراءات في حكايته كان لا بد أن يرد سؤال منطقيٌّ: أيّ ذلك قد قيل؟ وكيف تَأْتَلِف المعاني وتتساوقُ وفي المحكيِّ مثل هذا الاختلاف؟ ومثال ذلك قول موسى عليه السلام لفرعون: ﴿لَقَدْ عَلِمْتَ مَآ أَنزَلَ هَٰٓؤُلَآءِ إِلَّا رَبُّ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضِ بَصَآئِرَ﴾ [الإسراء: ١٠٢]، قُرِئت: علمتُ،

(١) باحث في علوم القرآن، ومدير عام لنشاط التعليم القرآني بمؤسسة الخير للإغاثة الإنسانية، ومدير أكاديمية تأهيل المحفّظين التابعة لمؤسسة الخير للإغاثة الإنسانية. وله كثير من الأعمال الفكرية والأدبية المنشورة بالمجلات والمواقع الإلكترونية. وله العديد من المؤلفات في مجال الدراسات القرآنية، وغيرها. ويمكن الاطلاع على ترجمته على هذا الرابط: https://tafsir.net/author/3559/

أي علمتُ أنا، وعلمتَ؛ أي علمتَ أنت يا فرعون. فمثل هذا -ولا شكَّ- يستدعي السؤال: أيّ ذلك قد قيل؟

فكان هدف الدراسة الرئيس أن تجيبَ عن هذا التساؤل، وتَتَتَبَّع وجهَ كلّ قراءة من حيث معنى كلٍّ منها، وتبيِّن أنّ الأوَّل لا يناقض الآخر؛ كما تجيب ابتداءً عن سؤال: أيّ ذلك قد قيل؟ وتجتهد في تصوير مشهد المقاوَلة بما يُعَيِّن موضع كلِّ قولٍ أثبتته القراءات في إطار الحكاية الكلّية. وذلك من خلال نماذجها التطبيقية التي تربو على الثمانين موضعًا من مختلف حكايات الأقوال في القراءات المتواترة.

كما كان من أهداف الدراسة أن تثبتَ وجاهة كلّ قراءة صحيحة في حكاية الأقوال، وتجيبَ عن إشكالات المضعِّفين لها والموهِّنين، وذلك في سبيل القطع بأن كلّ قراءة داخل القراءات العشر التي استقرَّ أمرُ الأمة على تلقّيها بالقبول =ربّانية المصدر، فلا يصحّ تضعيفها ولا ترجيح بعضها على بعض، ويجب التماس الأوجه المصحّحة لها معنًى ولغة وإعرابًا.

وفيما يلي نقدّم عرضًا يبيّن إشكالية الكتاب وتشكّلها، ويستعرض الفصول التي اشتمل عليها، والنتائج والتوصيات التي خلص إليها.

جاء هذا الكتاب في إهداء ومقدمة وفصلين وخاتمة، وتقسيمه التفصيلي جاء على النحو الآتي:

الفصل الأول: المدخل النظري للدراسة، وفيه مبحثان:

- **المبحث الأول:** حكاية الأقوال في القرآن الكريم: خصائصها وأسلوبها وإعجازها.

- **المبحث الثاني:** اختلاف القراءات القرآنية في حكاية الأقوال.

الفصل الثاني: مسالك توجيه مختلف القراءات العشر في حكاية الأقوال:

وقد رُتّب على أربعة أنواع؛ كما يأتي:

- **النوع الأول:** ما اختلفت فيه حكاية الأقوال لتعدُّد القائلين.

- **النوع الثاني:** ما اختلفت فيه حكاية الأقوال لتكرُّر الوقائع، والقائل واحد.

- **النوع الثالث:** ما اختلفت فيه حكاية الأقوال، وتوزّع المعنى على أجزاء القول، والقائل واحد والمقام واحد.

- **النوع الرابع:** ما اختلفت فيه حكاية الأقوال؛ تفنُّنًا في لفظه، والمعنى واحدٌ.

ثم ختم البحث بخاتمة ذكر فيها أهم نتائج البحث، وبعض التوصيات.

أمّا المقدمة:

فاستهلّها المؤلف بمحمدة بديعة؛ كعادته في تحبير المدائح والمحامد لله تعالى بما هو أهله من الثناء، **ثم أعقبها بالحديث حول علة نزول القرآن على سبعة أحرفٍ؛** تخفيفًا على الأُمَّة وتيسيرًا، وتفسيرًا للمعاني وتكثيرًا، **وذكر عناية العلماء بكشف أسرار القراءات القرآنية،** واستجلاء بيانها، واستنباط معانيها كتقدمة لما يودّ بيانه فيما يأتي.

ثم ذكر قصة تشكُّل فكرة هذا الكتاب، وهي أن المؤلف في أثناء البحث في القرآن الكريم؛ كان يتعرض لآياتٍ يُقرأ بعضُ حروفها على وجهين من القراءات العشر، وهي واردة في حكاية قولٍ ينقله القرآن الكريم عن قائله، فكان يُلِحُّ عليه سؤالٌ: أيُّ ذلك قد قيل؟ وكيف يأتلف المعنى ويلتئم على القولين؟

فكان يفزع إلى مظانِّ الإجابة في كتب الاحتجاج للقراءات والتفاسير وغيرها، وغالبًا لا يجد الإجابة الوافية الشافية، فكان يأخذ في التفكُّر، والتدبُّر؛ مستنيرًا بإضاءات العلماء، ونُكَت النُّبَهاء؛ محاولًا التماس الجواب الشافي حتى اجتمع لديه قَدْر صالحٌ من كواشف مشكلاته، ومُستطرَف نكاتِه، فقصد إلى نظمها في هذا الكتاب. وكان قد ذكر في الإهداء أنَّه طرح جانبًا من هذه الفكرة في أثناء اجتماع له ببعض العلماء وطلاب العلم، فرأى من احتفائهم بالفكرة ما قوّى عزمه على إتمامها؛ ولذا خصَّ هؤلاء العلماء بالإهداء.

ثم ذكر أهمية الموضوع، وأرجعها إلى أمور ثلاثة؛ أهمها: تعلُّقه بنوع خاصٍّ مما اختلفت فيه القراءات القرآنية، لم يحظَ بما يستحقُّه من التوجيه، مع ما يأتي عليه من إشكالاتٍ، تربو -في كلِّ الأحوال- على غيره من مواضع اختلاف القراءات.

ثم ذكر أهداف الموضوع وأرجعها إلى ستة أمور؛ أهمها:

١. الاحتجاج لبعض القراءات الثابتة التي ردَّها بعض العلماء أو ضعَّفوها أو رجَّحوا عليها.

٢. بيان تكافؤ القراءات القرآنية في قوة المعنى ووجاهته ما اجتمعت لها شروط القراءة المقبولة.

٣. بيان إعجاز حكاية الأقوال في القرآن الكريم، وكشف مكنون بلاغتها، والتوقيف على عظيم إسهام القراءات القرآنية في ذلك.

ثم ذكر المؤلف أنه لم يقف -في حدود علمه؛ على طول البحث والتحرّي- على أحد خصَّ بالتصنيف توجيه ما اختلفت فيه القراءات القرآنية في حكاية الأقوال.

ثم ذكر منهج الدراسة: قرر أنه اتّبع المنهج الوصفي بذكر الآية التي وقع اختلافٌ في قراءة بعض ألفاظها، واصفًا إيّاه، ثم يستخدم المنهج التحليلي الاستنباطيّ لتحليل الأقوال في تفسيرها والاحتجاج لها، والاجتهاد في استنباط الإجابة على السؤال الرئيس الذي تقصَّدته الدراسة.

ثم ختم المقدمة بذكر خطة الكتاب التي سبق عرضها.

وأمّا الفصل الأول؛ وهو المدخل النظري للدراسة، ففيه مبحثان:

المبحث الأول: حكاية الأقوال في القرآن الكريم خصائصها وأسلوبها وإعجازها:

المطلب الأول: معنى الحكاية:

وخلص الباحث فيه إلى أنَّ الحكاية مؤسسة على احتذاء الحال أو مطابقة المقال، فيُقال: حكَيتُ فلانًا وحاكيتُه: إذا فعلتَ مثلَ فِعْله وهيئته، أو أتيتَ مثل قوله سواءً لا تجاوزه. وحكيتُ عنه الكلام حكايةً. والمحاكاة المشابهة.

ثم ذكر مفهوم الحكاية في اصطلاح النحاة وأنه يراد بها: إيراد اللفظ المسموع على هيئته من غير تغيير فيه، أو إيراد صفته وأنهم قد أجازوا الحكاية على المعنى مع التزام الألفاظ، وإن وقع بعض التقديم والتأخير، وقد يُتصرَّف فيها للإفهام بتحويل إسناد بعض الضمائر.

المطلب الثاني: خصائص حكاية الأقوال في القرآن الكريم:

وذكر فيه المؤلف مراده بحكاية الأقوال في القرآن وأنها الأقوال التي تلفّظ بها أصحابها في لغاتهم المختلفة، فنقلها القرآن الكريم، متضمّنة مقاصدهم التي أرادوها من خطاباتهم كاملةً، مع كون تلك الأقوال المحكية داخلة في ألفاظ القرآن الكريم ومعانيه.

ثم ذكر الباحث علة تصرف القرآن في حكاية الأقوال فأرجعها إلى أربعة أسباب؛ منها أنَّ القرآن الكريم لو التزم إثبات أقوال مَن يحكي عنهم بلفظها لوقع فيه ما هو دون رُتبته البلاغيّة السامقة، وأنَّ السواد الأعظم من الحكايات المبثوثة في القرآن الكريم إنما هي محكيةٌ عن أقوام ليست العربية لسانهم، فهو إنما يترجم عنهم، والترجمة محلٌّ للتصرف اليسير في اللفظ وترتيب النظم؛ بما لا يُخِلُّ بمراد المتكلم؛ بل يُبرِزُه ويوفي به. وربما يعدل القرآن الكريم إلى حكاية اللفظ بمعناه لنُكتة معنوية. وذكر المؤلف أمثلة على ذلك، وأردفها بشواهد من تفطُّنِ المفسرين إلى هذه الأمور والأسباب.

المطلب الثالث: أسلوب القرآن في حكايته للأقوال:

وفيه ذكر الباحث ما تشمله حكاية الأقوال من كل ما أثبته القرآن مقولًا مُصدَّرًا بفعل القول ومشتقاته أو ما يؤدي معناه ظاهرًا أو مُقدَّرًا محكيًّا عن الله تعالى، أو متكلمي الخلق، أو ما كان في حكمهم من المخلوقات التي يخفى علينا لسانها، وقد نسب لها القرآن أقوالًا. وذكر أن الكثرة الكاثرة في حكاية القول في القرآن تقع بفعل القول ومشتقاته، وذكر أنه كثيرًا ما يُحذف فعل القول في القرآن الكريم، وأكثر حذف القول فيما كان حالًا مفردة أو جملة فعلية فعلها مضارع. ويُقدَّر فعل القول المحذوف مضارعًا وأمرًا، وفعلًا مبنيًّا للمفعول؛ ماضيًا ومضارعًا، كما يقدر القول مصدرًا في بعض المواضع

ثم ذكر أمثلة للحذف أيضًا، ثم ذكر أن الحكاية قد تقع في القرآن مصدّرة بأفعال أخرى غير فعل القول مثل: أوحى، ونادى ودعا، وضرب أمثلة قرآنية لذلك وختم بها هذا المطلب.

المطلب الرابع: إعجاز حكاية الأقوال في القرآن الكريم:

في هذا المطلب يخلص المصنف من حصاد تأمل طريقة القرآن في حكاية الأقوال؛ إلى أنها مما يُعجز عنه، وذكر لذلك ستة أوجه، منها:

أولًا: الاقتدار التامّ على نقل المعنى من لغة المحكيّ عنه كما أراده، ولا يتأتّى مثل هذا لأفصح الناس في كلِّ ما يحكيه، وإن اتّفق له مرةً تقاصر عنه مرارًا.

ثانيًا: أنّ صياغة الحكاية المنقولة في أعلى طبقات البلاغة، فلا يختلف نسيجها البلاغي عن نسيج غيرها من ألفاظ القرآن وجمله.

ثالثًا: أنّ حكاية تلك الأقوال تتضمَّن ما يُعيد تصوير الأحوال المصاحبة لها على ما كانت، بالقدر الخادم للإفهام، بحيث يُستغنى بالأقوال المحكيّة عن كثيرٍ من السَّرد الموجَّه لتصوير مسرح الحدث. وهذا ما لا يقتدر عليه أعظم قُصَّاص البشر موهبة.

المبحث الثاني: اختلاف القراءات القرآنية في حكاية الأقوال، وفيه مطالب:

المطلب الأول: المراد بالقراءات القرآنية، وضوابط القراءة المقبولة:

وفيه اعتنى المصنف أولًا بتعريف القراءات القرآنية بأنها: مذاهب الناقلين لكتاب الله في كيفية أداء الكلمات القرآنية اتّفاقًا واختلافًا، ثم اعتنى بذكر شروط القراءة الصحيحة بأنها كلُّ قراءة وافقت العربية ولو بوجه، ووافقت خطّ أحد المصاحف العثمانية ولو احتمالًا، وصحَّ سندها.

ثم أخذ المؤلف يحاجج في كل حد من هذه الحدود وينقل من كلام الأئمة ما يعضده ويؤكده، ثم ذكر القراءات المسماة بالسبع، وذكر ما يتممها من العشر، وأن ما وراء ذلك يسمى بالقراءات الشاذة.

المطلب الثاني: أنواع الاختلافات الواقعة في القراءات القرآنية:

واعتنى فيه بتقسيم الاختلافات الواقعة بين القراءات القرآنية في بعض الكلمات إلى قسمين:

القسم الأول: الاختلافات اللهجية:

وهي الاختلافات الراجعة إلى طريقة كلِّ قبيلة أو حيٍّ من أحياء العرب في نطق بعض الكلمات. ولا يختلف المعنى باختلاف طريقة أدائه، ولا يظهر له أثرٌ في تفسير القرآن.

وهذا القسم بدوره ينقسم إلى **ثلاثة أنواع**: الاختلافات الصوتية، والاختلافات الصرفية، والاختلافات النحوية الراجعة للتنوع اللهجيّ، وذكر حد كل نوع، وأمثلة لذلك.

القسم الثاني: الاختلافات المعنوية غير اللهجية:

ويراد به كلُّ اختلاف لا يعود إلى التنوع اللهجيّ، وقد يختلف به المعنى اختلافًا واضحًا أو دقيقًا. وعقب هذا بذكر أمثلة عليه، ثم ذكر أن هذا القسم لا يخلو من ثلاثة احتمالات:

الاحتمال الأول: أن يكون تكرر نزوله أكثر من مرّة، فيكون كلُّ حرفٍ منها قد تلقّاه النبي ﷺ من جبريل عليه السلام وعرضه عليه في أحد تنزُّلاته.

الاحتمال الثاني: أن يكون نزل مرّة واحدة، ولكنّه أُعلِمَ فيها أن يقرأ حرف كذا على وجهين أو أكثر، فيقوم هذا الإعلام مقام التنزيل.

الاحتمال الثالث: أن يكون الاختلاف في هذا القسم كالاختلاف في القسم الأول، فهو -وإن لم يكن من باب الاختلاف اللهجي- فالقارئ مرخَّص له في القراءة بأيِّ حرفٍ مما يحتمله المعنى.

ثمَّ عقب المصنف برفض الاحتمال الثالث ونقضه؛ مُعلِّلًا لذلك.

ثم انتصر المؤلف لعدم جواز تفضيل بعض القراءات التي تلقتها الأمة بالقبول على بعضها، ولا ترجيح بعضه على بعضٍ، بل كلٌّ سواءٌ في وجوب

قبوله وتصحيحه، وما خفي معناه ووجهه وجب على أهل العلم أن يلتمسوا وجهه، ويتدبروا معناه. وذكر عن العلماء ما يُعضّد مذهبه، ثم ذكر أسباب ردّ بعض العلماء المتقدمين لبعض القراءات المتواترة أو ترجيح بعضها على بعضٍ، وذكر أنَّه «لا بدّ ألّا نفرّق بين ضرورة الردّ على هؤلاء العلماء، وضرورة التماس العذر لهم، فالانتصار لهذه القراءات واجبٌ، والاعتذار لهؤلاء الجلة واجبٌ أيضًا، وكلاهما من حقوق القرآن: الانتصار لقراءاته، وإكرام حامل القرآن غير الغالي فيه ولا الجافي عنه، وظنُّنا في هؤلاء الأئمة أنَّهم من أهل القرآن، والله حسيبُهم، فالاعتذار لهم ليس حقًّا لهم فقط، بل هو من حقوق القرآن علينا، فبِهم وبأمثالهم نُقلت إلينا مبانيه ومعانيه»[(١)].

المطلب الثالث: مختلف حكاية القول بين القراءات وخصوصية توجيهه:

وفي هذا المطلب بيَّن المؤلف أنَّ الكلام في علل القراءات والاحتجاج لها، وبيان وجهها في اللغة والتفسير؛ قد حظي بعناية كبرى من العلماء فخصصوا له الكتب والمصنفات، وأمَّا توجيه ما اختلفت فيه القراءات في حكاية الأقوال؛ فلم يحظَ في تقديره بما يجب له من التوجيه والاحتجاج، ذلك أنَّه من أَوْلى ما

(١) الاختلاف الدلالي (ص:٦٠).

يتطلَّب ذكر وجوه ائتلاف القراءات فيه، والإجابة على سؤالٍ لازمٍ فيه: ما الذي قيل؟ وكيف تلتئم الأقوال وتأتلف؟

فإذا كان السؤال التقليدي عند توجيه المواضع التي ليست من حكاية الأقوال: ما مراد الله تعالى على كلِّ قراءة؟ فإن مواضع الاختلاف في حكاية الأقوال تستدعي السؤالين: ما المراد؟ وأيّ ذلك قد قيل؟ بل تستدعي أيضًا سؤالًا ثالثًا: وكيف يكون الكلُّ قد قيل، وكيف يلتئم المعنى بكليهما؟

ووازن المؤلف بين المقامين بعدة أمثلة موضحة للفرق، فيقدم المؤلف محاولات لاقتراح المسالك التي يمكن أن يسلكها المُوجّه والمفسّر للتعامل مع هذا الضرب من اختلاف القراءات.

المطلب الرابع: حكاية الأقوال بين الاختلاف اللهجي والاختلاف المعنويّ للقراءات:

ويُعنى المصنِّف في هذا المطلب بإخراج ما وقع من الاختلاف الصوتي في حكاية القول، نحو ما اختلفوا فيه في مقدار المدّ المنفصل، واللين، والفتح والإمالة، وإظهار التنوين وإخفائه وفتح ياء الإضافة أو إسكانها وتحقيق الهمزة أو تسهيلها أو إبدالها، والإدغام والإظهار... ونحو ذلك. فلا يدخل شيءٌ من هذا الضرب في الاختلاف المعنويّ لحكاية القول في القراءات القرآنية. كما لا يدخل فيه ما يرجع إلى اختلاف لغات العرب، ولا يدخل فيه ما يرجع إلى

الاختلاف الصرفي مما وقع في حكاية القول ولا الاختلاف النحوي، فهذا وما جرى مجراه مما لا يتوجَّه إليه بحث اختلاف القراءات في حكاية الأقوال، وإنما يتركّز البحث فيما اختلفت فيه القراءات اختلافًا دلاليًّا.

ثم تعرض المصنف لمسألة **تردُّد الحكايةِ بين الاختلاف المعنويّ والاختلاف اللهجيّ**، وفيها يرى المصنف أنَّ توجيه مختلف الحكاية يتأثر باختلاف المفسرين، فبعضهم يَعُدُّ الاختلاف في بعض الحروف من قبيل الاختلاف اللهجيّ، وبعضهم يُعدُّه من قبيل الاختلاف المعنويّ الدلاليّ. فإذا وقعت هذه الحروف المختلف فيها حكايةً تردّدت بين كونها من مواضع الاختلاف الحقيقي في حكاية الأقوال، فليزمها ما يلزم نظائرها من التوجيه، وبين كونها مجرّد اختلافات لهجية لا يلزم المفسّر الوقوف عندها، ثم ضرب لذلك مثالًا بيَّن فيه أثر هذا الاختلاف تطبيقيًّا، وأشار إلى ملاحظة جديرة بالذكر وهي أنَّ اللفظ الواحد قد يكون به موضِعَا اختلافٍ؛ أحدهما من قبيل الاختلاف اللهجيّ، والآخر من قبيل الاختلاف المعنوي، فيدخل الثاني دون الأول في الاختلاف الدلاليّ الحقيقيّ المقصود في حكاية القول.

المطلب الخامس: تداخل أطراف الحكاية وعلاقته باختلاف القراءات والتوجيه الدلالي لها:

استهل المؤلف هذا المطلب بقوله ببيان أنَّه يتداخل في نقل الحكاية أربعة أطراف أساسية:

الأول: المنقول عنه: وهو مُنشئ القول الأصليّ المنقول.

الثاني: المخاطَب: وهو الطرف الذي كان المنقول عنه يتحدّث إليه، وليس بالضرورة أن يكون هو الناقل أو الحاكي.

الثالث: الحاكي أو الناقل: وهو حلقة الوصل بين المنقول عنه والمنقول إليه، فيتصدّى لنقل أقوال المنقول عنه بألفاظها أو بمعانيها، ويتحدد مدى اضطلاعه بهذا الأمر بقدر دقته وأمانته وبلاغته في إعادة تصوير الحكاية كما صدرت أوّل مرة. ويمكن أن يكون الحاكي هو نفسه المخاطَب، كما يمكن أن يكون هو نفسه مُنشئ القول الأول (المنقول عنه)، فيحكي ما دار بينه وبين المخاطَب الأول إلى مخاطَبٍ آخر.

الرابع: المنقول إليه: وهو مُتلقّي الحكاية من الحاكي أو الناقل.

وعادةً ما يكون الطرف الثالث في الحكاية القرآنية هو الله تعالى، والطرف الرابع هو مستمع القرآن وقارئه.

وسمى المؤلف هذا بالصورة النمطية للحكاية وضرب لها مثالًا، وذكر أنه قد تتداخل أطراف الحكاية، فيحكي الله تعالى عن قوله لبعض عباده، كما في قوله تعالى: ﴿وَإِذْ قَالَ رَبُّكَ لِلْمَلَٰٓئِكَةِ إِنِّي جَاعِلٌ فِي ٱلْأَرْضِ خَلِيفَةً ۖ قَالُوٓاْ أَتَجْعَلُ فِيهَا مَن يُفْسِدُ فِيهَا وَيَسْفِكُ ٱلدِّمَآءَ وَنَحْنُ نُسَبِّحُ بِحَمْدِكَ وَنُقَدِّسُ لَكَ ۖ قَالَ إِنِّيٓ أَعْلَمُ مَا لَا تَعْلَمُونَ﴾[البقرة: ٣٠]، فالله هو الذي يقصُّ وهو المنقول عنه، وهو المخاطَب في

بعض أجزاء الحوار، والملائكة مخاطبون ومنقولٌ عنهم. فهذا أيضًا حكاية، وإن كان القاصّ والمنقول عنه أو المخاطَب هو الله الواحد.

وثمة نوعٌ آخر من اختلاف القراءات المرتبط بحكاية الأقوال مبنيٌّ على تداخل العلاقة بين أطراف الحكاية، وإن لم يكن الاختلاف فيه في مقول نفس القائل، ثم غاص المؤلف في تحليل نماذج تطبيقية تمثل صدى لهذا التنظير.

ومن الأمثلة التي ذكرها قول الله تعالى: ﴿ءَامَنَ ٱلرَّسُولُ بِمَآ أُنزِلَ إِلَيۡهِ مِن رَّبِّهِۦ وَٱلۡمُؤۡمِنُونَۚ كُلٌّ ءَامَنَ بِٱللَّهِ وَمَلَٰٓئِكَتِهِۦ وَكُتُبِهِۦ وَرُسُلِهِۦ لَا نُفَرِّقُ بَيۡنَ أَحَدٖ مِّن رُّسُلِهِۦ﴾[البقرة: ٢٨٥]؛ قرأ يعقوب (لا يُفرّق) بالياء، وقرأ الباقون (لا نُفرّق) بالنون.

«والقول مضمر على قراءة الجمهور تقديره: كلٌّ آمن بالله وملائكته وكتبه ورسله يقولون: لا نفرِّق. وعلى قراءة يعقوب يصحُّ أن تكون خبرًا عنهم؛ أي: والمؤمنون كلهم آمن بالله وملائكته وكتبه ورسله، لا يفرق الكلُّ منهم بين أحد من رسله، فيؤمن ببعض، ويكفر ببعض، ولكنهم يصدقون بجميعهم، ويُقِرُّون أنّ ما جاؤوا به كان من عند الله، وأنهم -صلوات الله عليهم- دَعَوْا إلى الله وإلى طاعته، فيخالف هؤلاء المؤمنون في فعلهم ذلك اليهودَ الذين أقرُّوا بموسى وكذَّبوا عيسى، والنصارى الذين أقروا بموسى وعيسى وكذَّبوا بمحمد ﷺ، وجحدوا نبوته، ومَن أشبههم من الأمم الذين كذَّبوا بعض رسل الله، وأقرُّوا ببعضه.

فقراءة يعقوب فيها حملُ الفعل على لفظ (كلّ) من الغيبة والإفراد، كما حُمِل عليه (آمن) في قوله: ﴿كُلٌّ ءَامَنَ﴾ [البقرة: ٢٨٥]، والحملُ عند النحويين على اللفظ أحسن من الحمل على المعنى، وإن كانا حَسَنَين، ولو كان على المعنى لقال: آمنوا، ولا يفرقون.

والحكاية في قراءة الجمهور بالمعنى، ولو كانت باللفظ؛ لكانت: لا نفرق بين أحد من رسل ربّنا، أو نحو ذلك. ويُحسِّن الحكاية بالمعنى فيها أنَّها حكاية اعتقاد قبل أن تكون حكاية قول، ويرشّح ذلك حذف فعل القول، وقد لاحظتُ أنَّه كثير الحذف في حكاية الاعتقاد، فالْتَأمَت القراءتان على تأكيد ذلك، ثمَّ بيَّنت قراءة يعقوب أنَّهم مخلصون في اعتقادهم صادقون في قولهم؛ إذ كان ذلك إخبارًا من الله -عز وجل- عنهم. وكفى بها منقبة. فانظر كيف توفّرت كلُّ تلك المعاني العظيمة باختلاف حرف هجاء واحد»[(١)].

المطلب السادس: اختلاف القراءات في طلب القول:

ومقصود المصنف من هذا المطلب هو بيان أن طلب القول الذي هو كلُّ ما صدِّر في القرآن بفعل القول في صيغة الأمر أو النهي، كقوله تعالى: ﴿وَقُل رَّبِّ أَدْخِلْنِي مُدْخَلَ صِدْقٍ وَأَخْرِجْنِي مُخْرَجَ صِدْقٍ وَٱجْعَل لِّي مِن لَّدُنكَ سُلْطَٰنًا نَّصِيرًا﴾[الإسراء: ٨٠]،

(١) الاختلاف الدلالي (ص٧٤- ٧٥).

وقوله: ﴿وَقُل رَّبِّ زِدْنِي عِلْمًا﴾ [طه: ١١٤]، خارجٌ عن باب الحكاية الحقيقية التي يعنيها، فإذا اختلفت القراءات في المطلوب قوله كان الامتثال أن يقوله على أيّ لفظ مما اختلفت به القراءات، ولا يعدو المطلوب في توجيه هذا النوع المطلوبَ في توجيه غيره من مختلف القراءات، ولكن إذا كانت العبارة المطلوب قولها موجَّهة إلى النبي ﷺ فقد قالها وبلَّغها، فحسنٌ أن يلتمس الموجِّه في الوحيين والسيرة النبوية ما يدعم أنَّها قيلت، ثم ضرب لذلك مثالين.

الفصل الثاني: مسالك توجيه مختلف القراءات العشر في حكاية الأقوال:

وافتتحه المصنف بمدخل أكد فيه على أهمية هذا الفصل من الدراسة، ونص فيه على طرائق أربعة؛ لا يكاد يخرج عنها مَن رام تنسُّم شذا مختلف القراءات في حكاية المقولات، ونبّه أولًا على أن أكثر المتعاطين يكتفون بالقول في هذه المواضع أنها من باب التوسُّع الذي يقع مثله للمُترجم من لغة إلى أخرى، أو من باب التفنُّن في أداء المعنى ذاته بأكثر من لفظٍ.

ويرى المصنف أن هذا لا ينبغي أن يسلك بداية لأمور نبّه عليها في هذا الموضع، ثم ذكر الخطوات الواجب سلوكها تراتبيًّا للتوجيه، وهي:

أولًا: أن ينظر في القائلين أو المحكي عنهم، فإن كانوا جماعة افترض توزّع المقالات عليهم، فيكون بعضهم قد قال بأحد المعاني التي أثبتتها القراءات، وبعضهم قال بغيره مما أثبتته القراءات أيضًا.

ثانيًا: فإن كان القائل واحدًا، أو له حُكم الواحد، أو وُجِدَت قرينة معنوية تمنع تصوُّر توزُّع الأقوال التي أثبتتها القراءات على الأعيان وإن كانوا جماعة؛ انصرف الذهن إلى توزُّع تلك الأقوال على الأزمان بتكرُّر تلك الوقائع وتعدُّدها، أو توزّع مقامات الواقعة الواحدة، فيكون قد قال في كلِّ واقعة أو في كلِّ مقامٍ من الواقعة الواحدة ببعض ما صحَّت به القراءات، ويتحصَّل مجموع قِيله من مجموعها.

ثالثًا: وقد يكون القائل جماعة، ولكن هناك قرينة تبعد أن يكون القول قد صدر منهم على التوزيع، وتُرجّح أن يكونوا قد قالوه على التوالي في موقف واحدٍ أو في مواقف مختلفة، أو أنَّ كلًّا منهم قال بكلٍّ، فليراعِ الموجّه ذلك عند تطلُّب حكمة ارتباط القراءتين وائتلافهما.

رابعًا: فإن كان كلُّ ما مرَّ مُتعذّرًا، والسياق يقضي بأنَّه قولٌ واحدٌ صدر في مقامٍ واحدٍ؛ فلا يبقى إلا افتراض أنَّ المحكيَّ عنه قد قال بكلٍّ في المقام ذاته، فذكرت كلُّ قراءة جزءًا من المعنى، وإنما يتحصَّل مجموع المعنى من القراءات جميعًا.

ثم ذكر المسالك الأربعة التي ستنتظم تحتها الأمثلة، وهي على النحو الآتي:

النوع الأول: ما اختلفت فيه حكاية الأقوال لتعدُّد القائلين.

النوع الثاني: ما اختلفت فيه حكاية الأقوال لتكرُّر الوقائع، والقائل واحد.

النوع الثالث: ما اختلفت فيه حكاية الأقوال، وتوزّع المعنى على أجزاء القول، والقائل واحد والمقام واحد.

النوع الرابع: ما اختلفت فيه حكاية الأقوال؛ تفنُّنًا في لفظه، والمعنى واحدٌ.

وطريقة المصنف غالبًا في التطبيق على النحو الآتي:

أولًا: يقوم بذكر موضع الاختلاف من الآية:

ثانيًا: يقوم بالاحتجاج لكل طرف من أطراف الخلاف، ويعتني في ذلك بتقوية ما وهَّنه بعض العلماء من الخلاف، ويطيل النفس في التوجيه لما ظن ضعفه، ويطيل النفس في الردّ على من يرجح بعض القراءات على بعض لا يتخلف ذلك دائمًا، كما أنه يجمع من كلام المفسرين بديع التوجيهات، يُحبّرها بتأملاته واستنباطاته، وينظمها في سلك جامع ماتع.

ثالثًا: يحاول الجمع بين القراءات المختلفة في المعنى بما يشعر بأداء كل قراءة وظيفتها في سلك المراد الكلي لله -عزّ وجلّ- في ضوء السياق.

فأمّا النوع الأول: ما اختلفت فيه حكاية الأقوال لتعدُّد القائلين:

فقد أطّر له المؤلف نظريًّا بقوله: «كما أنَّ الوحي يحكي عن الجماعة أقوالًا متنوعة في الموقف الواحد بتكرير ذكر هذا الموقف في القرآن الكريم؛ فقد يُسجّل أقوالهم المتنوعة بقراءاته المختلفة. وكثيرًا ما تتنوّع أقوال القائلين باختلاف أحوالهم من الخوف والرجاء، والإقبال والإهمال، واليقظة والغفلة،

والفطنة والبلادة، والشكّ واليقين، ونحو ذلك، فنجد أنَّ القرآن الكريم يُثبت هذه الأحوال المتنوعة والمتباينة، ويُصوّرها تصويرًا دقيقًا باختلاف قراءاته الثابتة».

وذكر تحت هذا النوع ثلاثة وعشرين آية كل منها تصلح مثالًا لهذا النوع، ونذكر منها المثال الآتي:

حكاية قول إخوة يوسف له: ﴿قَالُوٓاْ أَءِنَّكَ لَأَنتَ يُوسُفُۖ قَالَ أَنَا۠ يُوسُفُ وَهَٰذَآ أَخِيۖ قَدۡ مَنَّ ٱللَّهُ عَلَيۡنَآ﴾[يوسف: ٩٠]. وذلك حين ذكَّرهم بما فعلوه قبلُ، بقوله: ﴿قَالَ هَلۡ عَلِمۡتُم مَّا فَعَلۡتُم بِيُوسُفَ وَأَخِيهِ إِذۡ أَنتُمۡ جَٰهِلُونَ﴾[يوسف: ٨٩]. وقد قرأه بهمزة واحدة (إنك لأنت) على الخبر: ابن كثير وأبو جعفر، وقرأه الباقون بهمزتين على الاستفهام.

بيَّن المصنّف أنه: «وُجّهت قراءة الخبر على إرادة الاستفهام، والهمزة فيه مضمرة، بقرينة القراءة الأخرى. ويمكن أن يُفرّق في مَعنيَيْهما بأنَّ مُؤدَّى قراءة الإخبار أنهم جزموا بمعرفته لما اتَّضح لهم من قرائن دالة على ذلك، وقراءة الاستفهام يحتمل فيها أن يكون استفهامًا على الحقيقة، ولم يكن بعدُ قد تحقَّق عندهم، ويحتمل أن يكون استفهامًا على سبيل الاستغراب والاستعظام، وإن كانوا قد عرفوه حقَّ المعرفة... فإن قيل: كيف تلتئم القراءتان على هذا التفريق، وظاهره التعارض؛ لأنّ الحالين متدافعان، فإمّا أن يتيقنوه وإمّا أن يَشكُّوا؟ قلتُ:

لعلَّ بعض إخوته قالوه خبرًا، وبعضهم قالوه استفهامًا، فجاءت القراءتان كذلك. فيكون الإخبار والجزم صادرًا عن المتيقنين من أنه يوسف، ويكون الاستفهام صادرًا عن الآخرين. والأقرب إلى الواقع أنهم ليسوا على درجة واحدة من الفِراسة وسرعة البديهة، ولا يبعد أنَّ بعضهم كان يتفرّس فيه أنَّه يوسف قبل أن يقول لهم: ﴿قَالَ هَلْ عَلِمْتُم مَّا فَعَلْتُم بِيُوسُفَ وَأَخِيهِ إِذْ أَنتُمْ جَاهِلُونَ﴾ [يوسف: ٨٩]، فرغم كِبَره وبُعد العهد به تظلُّ بعض الملامِح هاديةً للمتفرِّس، لا سيما مع حُسْن يوسف الذي لا يتكرّر مثله في الناس كثيرًا، وقد أُعطي شَطْرَ الحُسْن، فلما أتى على ذكر يوسف وما فعلوه به -وهو سِرُّهم وسرُّه- تفطَّن أسرعُهم بديهةً وأكملُهم فِراسةً إلى كونه يوسف، فكأنَّه تلقَّى المفاجأة تدريجيًّا، فردَّ بالخبر المؤكَّد. ومَن لم يكن على الدرجة نفسِها من الفِراسة والفطنة وسرعة البديهة لم يتنبَّه إليه إلا لمَّا نُبِّه، فكان وقع المفاجأة عليه أشدَّ، فجاء به على الاستفهام الصالح لحكاية حال التعجُّب بدرجاته المختلفة. فإذا أضيف لذلك تفاوتهم في رباطة الجأش والثبات الانفعالي عند وقع المفاجأة؛ تلمَّستَ ما تشي به القراءتان من تصويرٍ دقيقٍ لطبائع البشر، وما جُبِلوا عليه من اختلافاتٍ تتباين بها ردودُ أفعالهم. ولا يلزم أن يكونوا جميعهم قد أعلنوا بهذا القول أو ذاك، وإنما يلزم أن يكون لهم -وإن لم يجاهر بعضهم- ردُّ فعلٍ على هذه المفاجأة التي انحفر أثرها في تقاسيم وجوههم، فحدَّثوا به أنفسهم. وأمَّا جواب يوسف بعدُ: ﴿قَالَ أَنَا۠ يُوسُفُ﴾[يوسف: ٩٠]، فيصلح جوابًا للسائل، وتأكيدًا

لخبر المُخبِر، ولا حجّة فيه لترجيح قراءة الاستفهام. فانظر كيف تكاملت القراءتان في إعادة رسم المشهد كما هو أقرب للواقع، ولو جاءت القراءة بإحداهما فقط ما كان للمتدبِّر مرتفَقٌ إليه»[(١)].

النوع الثاني: ما اختلفت فيه حكاية الأقوال لتكرُّر الوقائع، والقائل واحد:

ذكر المصنف أن الأصل السائر في حكاية الأقوال في القرآن الكريم أنَّه إذا تكرّرت أقوال المحكيّ عنه بتكرُّر الوقائع، فإنَّ القرآن يُثبتها في أكثر من موضع، غير أنَّه قد تُجمع أقوال القائل في موضع واحدٍ، كقوله تعالى: ﴿وَإِذَا تُتْلَىٰ عَلَيْهِمْ ءَايَٰتُنَا بَيِّنَٰتٍ قَالُوا۟ مَا هَٰذَآ إِلَّا رَجُلٌ يُرِيدُ أَن يَصُدَّكُمْ عَمَّا كَانَ يَعْبُدُ ءَابَآؤُكُمْ وَقَالُوا۟ مَا هَٰذَآ إِلَّآ إِفْكٌ مُّفْتَرًى ۚ وَقَالَ ٱلَّذِينَ كَفَرُوا۟ لِلْحَقِّ لَمَّا جَآءَهُمْ إِنْ هَٰذَآ إِلَّا سِحْرٌ مُّبِينٌ﴾[سبأ: ٤٣]، فجمع مطاعنهم، وإن كان الأقرب أنهم قالوا بكلٍّ منها في مقامٍ مختلفٍ؛ إشعارًا باجتهادهم البالغ في تشويه الرسول والرسالة بكل ما يمكنهم قوله، وإن كانت فِرَى ومزاعم لا تنهض بها حُجَّة، ولا تنتصبُ على قائمة، كما حكى القرآن عنهم في موضع آخر: ﴿بَلْ قَالُوٓا۟ أَضْغَٰثُ أَحْلَٰمٍ بَلِ ٱفْتَرَىٰهُ بَلْ هُوَ شَاعِرٌ فَلْيَأْتِنَا بِـَٔايَةٍ كَمَآ أُرْسِلَ ٱلْأَوَّلُونَ﴾[الأنبياء: ٥]، يجوز أن تكون (بل) الثانية من الكلام المحكيّ عنهم،

(١) الاختلاف الدلالي (ص١٣٤- ١٣٦).

وهي إضراب للانتقال فيما يصفون به القرآن، فقالوا: افتراه واختلقه فهو كلام مكذوب، ثم انتقلوا إضرابًا عن كلامهم هذا، فقالوا: هو شاعر وكلامه شعر. وذلك مؤذن باضطرابهم الناشئ عن تردّدهم فيما ينتحلونه من الاعتلال عن القرآن. وذلك شأن المبطل المباهت أن يتردَّد في حجته، والباطل لجلج. ويجوز أن تكون (بل) الثانية والثالثة مثل (بل) الأولى للانتقال في حكاية أقوالهم. والتقدير: بل قالوا افتراه، بل قالوا هو شاعر. وحذف فعل القول لدلالة القول الأول عليهما، وعلى هذا الوجه يجوز أن يكون المحكي كلام جماعات من المشركين انتحلت كل جماعة اعتلالًا.

ثمَّ اقترح أنَّ القراءتين قد تسجّلان مقولتين مختلفتين لقائلٍ واحدٍ في مقاماتٍ مختلفة، وذكر لذلك أحد عشر مثالًا؛ نذكر منها المثال الآتي:

قوله تعالى: ﴿وَدَخَلَ جَنَّتَهُۥ وَهُوَ ظَالِمٌ لِّنَفْسِهِۦ قَالَ مَآ أَظُنُّ أَن تَبِيدَ هَٰذِهِۦٓ أَبَدًا ﴿٣٥﴾ وَمَآ أَظُنُّ ٱلسَّاعَةَ قَآئِمَةً وَلَئِن رُّدِدتُّ إِلَىٰ رَبِّى لَأَجِدَنَّ خَيْرًا مِّنْهَا مُنقَلَبًا﴾[الكهف: ٣٥- ٣٦].

قرأ نافع وأبو جعفر وابن كثير وابن عامر (لأجدنَّ خيرًا منهُمَا) بضمّ الهاء وزيادة ميم مفتوحة بعدها على التثنية، وكذا هي في مصاحفهم، وقرأ الباقون (منهَا) بفتح الهاء بعدها ألف من غير ميم على الإفراد، وكذا هي في مصاحفهم.

قال المصنّف: «فالتثنية عائدة إلى الجنتين، والإفراد عائد إلى قوله قبلُ: ﴿وَدَخَلَ جَنَّتَهُۥ وَهُوَ ظَالِمٌ لِّنَفْسِهِۦ قَالَ مَآ أَظُنُّ أَن تَبِيدَ هَٰذِهِۦٓ أَبَدًا﴾ [الكهف: ٣٥]، فالإشارة بـ(هذه) إلى مفرد.

وقال أبو جعفر النحاس: «والتثنية أولى؛ لأن الضمير أقرب إلى الجنتين»[(١)].

وقد علمتَ أنَّه يجب تكافؤ القراءتين، وأنَّ إحداهما ليست أَولى من الأخرى، وأنَّ الله تعالى قد أثبت له كلا القولين، فيجب أن يكون صاحب الجنتين قد قال بكلٍّ منهما على وجه من الوجوه.

فإن قيل: كيف يكون قد قال بكلٍّ منهما؟ قلتُ: لا يبعد أن تكون محاورته صاحبَه قد تكرّرت، وهو الأشبه؛ لمكان الصُّحبة، وأنَّ الناصح إذا كان بينه وبين المنصوح نوع صلة فعادة ما يُثنّي له النصح ويُكرّره، فيكون قد قال بِلُغَته معنى هذا في مقامٍ، ومعنى ذاك في مقام آخر، أو تكرَّر الحوار بينهما، فكان في تلك الجنة مرة، وفي الأخرى مرة، فكأنّه قال معناه هنا وهناك، فحكت القراءتان بالمعنى لا باللفظ مجموعَ قوله، كما تقول لصاحبك: لا أعطيك كتابي، ثم تقول له في مقام آخر: لا أعطيك كتابي، وأنت تقصد كتابًا غير الأول، فإذا حُكي عنك ذلك بالمعنى صحَّ أن يقال: قال: «لا أعطيك كتابيَّ».

---

(١) إعراب القرآن، للنحاس (٢/ ٢٩٥).

ومما قد يوحي بتكرر الحوار تكرُّر قوله تعالى: ﴿وَهُوَ يُحَاوِرُهُۥٓ﴾[الكهف: ٣٤، ٣٧]، قالها في وصف مقاولة المؤمن والكافر، ولو كان حوارًا واحدًا لأغنت إحداهما عن الأخرى. والله أعلم.

وعليه؛ تكون هاتان الإشارتان إلى تكرر الحوار قد أفادتا ثلاثة أغراض؛ **الأول**: بيان قيام المؤمن بحقّ النصيحة، فلم يكتفِ بمرة. **والثاني**: بيان تصلُّب الكافر في الإنكار والتألّي على الله تعالى، ورؤية نفسه أهلًا للكرامة أينما حلَّ، فدلَّ على تأصُّل الكِبْر والعُجب فيه. **والثالث**: بيان اعتداده الشديد بحطام الدنيا من الجنتين الممتَّع بهما، حتى إنه ليرى نفسه بهما كبيرًا كريمًا متمنِّعًا على الزوال، فكلَّما ذُكِّر بالله ذَكَرَهما!

وباجتماع هذه الأمور ينزل ما حلَّ به من عقاب الله تعالى نزول العدل بسوء طويته، وبخبث قالته، وتعلُّقه بزائل. وإنَّ إبادة إحداهما لأيسر من إسقاط ميم الجمع الدالّة عليها في اللفظ.

فإن جاز أن يكون قاله مرةً واحدةً، فلا يبعد أن يكون صرّح بالإفراد وأضمر إرادتهما، أو أفرد بلسانه، وأشار بيديه يريدهما، يعضده قوله: ﴿مَآ أَظُنُّ أَن تَبِيدَ هَٰذِهِۦٓ أَبَدًا﴾[الكهف: ٣٥]. والله أعلم»[(١)].

(١) الاختلاف الدلالي (ص: ١٨١ - ١٨٢).

النوع الثالث: ما اختلفت فيه حكاية الأقوال، وتوزّع المعنى على أجزاء القول، والقائل واحد والمقام واحد:

بيّن المصنّف أنَّ اختلاف القراءات في حكاية القول يتخرّج في هذا النوع على أنَّ القول صادرٌ مرة واحدة، وأنَّ كلَّ قراءة أثبتت قدرًا منه، وأنَّ المعنى الكليّ مُحصَّلٌ من القراءات المختلفة المتواردة على هذا الموضع، وكذا أحوال المحكيّ عنهم تتشكَّل صورتها الكليّة بتضامّ تلك القراءات لرسم اللوحة الكاملة للمشهد، وهذا ما يُجلِّيه التأمُّل فيما تقتضيه معاني كل قراءة في سياقها.

ثم بين أنَّ هذا النوع من مختلف القراءات في حكاية الأقوال هو الأكثر حضورًا في القرآن الكريم، ثم ساق عددًا من الأمثلة بلغت خمسة وعشرين مثالًا، نذكر منها المثال الآتي:

قوله تعالى: ﴿۞ وَإِذْ قَالَ إِبْرَٰهِيمُ لِأَبِيهِ ءَازَرَ أَتَتَّخِذُ أَصْنَامًا ءَالِهَةً ۖ إِنِّيٓ أَرَىٰكَ وَقَوْمَكَ فِي ضَلَٰلٍ مُّبِينٍ﴾[الأنعام: ٧٤].

قرأ يعقوب (آزرُ) بضمّ الراء، وقرأ الباقون بفتحها. قال المصنّف: «فمَن فتح؛ فلأنّه بدل من (أبيه) مجرور بالفتحة؛ لأنه عَلَمٌ ممنوعٌ من الصرف، ومَن ضمَّ فلأنه منادى على إضمار (يا). واسم أبيه آزرُ. ويتحصل من مجموع القراءتين أنَّه قال له: يا آزرُ أتتخذ أصنامًا آلهة؟ يستنكر عليه ذلك.

وقراءة الرفع أدلُّ على أنَّه خاطبه خطاب غلظة؛ لتصلُّب أبيه في الشرك، فذلك مقتضى مناداته باسمه المجرّد. ويرى ابن عاشور أنَّ «مباشرته إياه بهذا

القول الغليظ كانت في بعض مجادلاته لأبيه بعد أن تقدّم له بالدعوة بالرفق... فلما رأى تصميمه على الكفر سلك معه الغلظة استقصاء لأساليب الموعظة لعل بعضها أن يكون أنجع في نفس أبيه من بعض، فإن للنفوس مسالك ولمجال أنظارها ميادين متفاوتة؛ ولذلك قال الله تعالى لرسوله ﷺ: ﴿ ٱدۡعُ إِلَىٰ سَبِيلِ رَبِّكَ بِٱلۡحِكۡمَةِ وَٱلۡمَوۡعِظَةِ ٱلۡحَسَنَةِۖ وَجَٰدِلۡهُم بِٱلَّتِي هِيَ أَحۡسَنُ ﴾[النحل: ١٢٥]، وقال له في موضع آخر: ﴿وَٱغۡلُظۡ عَلَيۡهِمۡ﴾[التوبة: ٧٣، والتحريم: ٩]. فحكى الله تعالى عن إبراهيم عليه السلام في هذه الآية بعض مواقفه مع أبيه، وليس في ذلك ما ينافي البرور به؛ لأن المجاهرة بالحق دون سبٍّ ولا اعتداء لا تنافي البرور. ولم يزل العلماء يخطِّئون أساتذتهم وأئمتهم وآباءهم في المسائل العلمية بدون تنقيص. وقد قال أرسطاليس في اعتراض على أفلاطون: أفلاطون صديق، والحقُّ صديق؛ لكن الحقّ أصدق».

قال المصنّف: ولا يبعد أنَّه كان في مقتبل عُمره إذ خاطبه بالغلظة، فناسبت غلظة الخطاب سَوْرة الشباب، ثمَّ تلطّف معه في الحوار بعدُ. والظاهر أنَّ المحاورة التي أثبتتها سورة مريم كانت من آخر ما دار بينهما، وأعقبها أن اعتزلهم إبراهيم، قال تعالى: ﴿ قَالَ سَلَٰمٌ عَلَيۡكَۖ سَأَسۡتَغۡفِرُ لَكَ رَبِّيٓۖ إِنَّهُۥ كَانَ بِي حَفِيّٗا ٤٧ وَأَعۡتَزِلُكُمۡ وَمَا تَدۡعُونَ مِن دُونِ ٱللَّهِ وَأَدۡعُواْ رَبِّي عَسَىٰٓ أَلَّآ أَكُونَ بِدُعَآءِ رَبِّي شَقِيّٗا ٤٨ فَلَمَّا ٱعۡتَزَلَهُمۡ وَمَا يَعۡبُدُونَ مِن دُونِ ٱللَّهِ وَهَبۡنَا لَهُۥٓ إِسۡحَٰقَ وَيَعۡقُوبَ ﴾[مريم: ٤٧- ٤٩]، وهي نموذج يُحتذى في التلطُّف في الخطاب مع الأب. وقد ظهرت لي نكتة أرجو أن

تكون حسنة، وهي أنَّ حذف أداة النداء على قراءة الرفع تصلح أن تكون قرينة على قُرب إبراهيم الشديد من أبيه حال خطابه، وهذا القرب يصلح أن يكون معنويًّا، أو حسيًّا، وهذا لا يتأتى -غالبًا- إلا إذا كان يناجيه خاليًا به عن الناس، فكأنّ القرآن الكريم، لمّا صرَّح بقول إبراهيم عليه السلام لأبيه: ﴿إِنِّيٓ أَرَىٰكَ وَقَوۡمَكَ فِي ضَلَٰلٖ مُّبِينٖ﴾[الأنعام: ٧٤]، وهو مما يُغتفَر فيه إذا كان يناجيه ما لا يُغتفر إذا كان يخاطبه أمام الناس، فكأنَّ قراءة الرفع أكملت لنا هذا المشهد: إبراهيم عليه السلام يعظ أباه؛ منفردًا به عن أسماع الناس وأبصارهم، مظهرًا له حبَّه وحدبه عليه، مُغلظًا له القول أحيانًا. وكأنَّه جَبَر هذه الغلظةَ بصفو النجوى. بل إنَّ أسلوب مخاطبةِ الابن أباه -في بعض الأحيان- مخاطبةَ صاحبه؛ يكونُ له أعظم الأثر وأوقعه في نفس الأب، فلعلَّ هذا يُفسِّر مناداته باسمه كما ينادي الصاحب صاحبه، ويدلُّ عليه حذف أداة النداء في إشارة إلى حال الخلوة عن أعين الناس، فلا بأس أن يُغلظ له بعض الشيء وهما على هذه الحال، فيقول له: ﴿إِنِّيٓ أَرَىٰكَ وَقَوۡمَكَ فِي ضَلَٰلٖ مُّبِينٖ﴾[الأنعام: ٧٤]. والله أعلم بما كان. وبالجملة؛ فقراءة الرفع تُسهم في تصوُّر هذا المشهد على نحو واقعيٍّ مختلفٍ تمامًا عما كانت لَتُوحي به قراءة الجمهور بمفردها»[(١)].

(١) الاختلاف الدلالي (ص: ٢١٠- ٢١٣).

النوع الرابع: ما اختلفت فيه حكاية الأقوال؛ تفنُّنًا في لفظه، والمعنى واحدٌ:

ذكر المصنّف أنَّ هذا النوع من القراءات يظلُّ المعنى فيه واحدًا، لا يختلف باختلاف القراءات في حكاية القول، بحيث يستوي اللفظان في أداء المراد، فيكون اختلاف حكاية القول من باب التوسُّع الذي يقع مثله للمترجم من لغة إلى أخرى، أو من باب التفنُّن في أداء المعنى ذاته بأكثر من لفظٍ.

وقد نبه المصنف في هذا النوع لأمر مهم وهو أنَّه قد يظهر بالتدبر فروقٌ دقيقة بين ما ظُنَّ أنه من افتنان الحكاية توجب نقل هذا النوع إلى أحد الأنواع السابقة

ثم سرد مُحلِّلًا عشرة أمثلة تطبيقية بما يوضح الاختلاف ثم يوجه كل قراءة على المعنى، ثم يحاول الجمع قدر الإمكان. ونذكر منها هذا المثال:

قوله تعالى: ﴿وَقَالَ مُوسَىٰ يَٰفِرْعَوْنُ إِنِّي رَسُولٌ مِّن رَّبِّ ٱلْعَٰلَمِينَ ﴿١٠٤﴾ حَقِيقٌ عَلَىٰٓ أَن لَّآ أَقُولَ عَلَى ٱللَّهِ إِلَّا ٱلْحَقَّ﴾[الأعراف: ١٠٤- ١٠٥].

قرأ نافع (حقيقٌ عليَّ) بتشديد الياء مفتوحة على أنها ياء المتكلم، وقرأ الباقون (على) على أنها حرف جرّ. قال المصنِّف: «ووُجّهت قراءة الجمهور بأنَّ المعنى: أنا حقيق بأن لا أقول على الله إلا الحق، فوجهوا معنى على إلى معنى الباء، كما يقال: رميت بالقوس وعلى القوس، وجئت على حال حسنة، وبحال حسنة. وخرّجه بعضهم على التضمين، فيكون المعنى: حريص على ألَّا أقول

إلا الحق. وأمَّا قراءة نافع فمعناها: حقٌّ وواجبٌ عليَّ ألّا أقول. وقيل: أنّ ما لزمك فقد لزمته، فلما كان قول الحق حقيقًا عليه كان هو حقيقًا على قول الحق، أي لازمًا له. وقريب منه ما نصره الزمخشري أن يكون موسى عليه السلام قد اجتهد في وصف نفسه بالصدق في ذلك المقام؛ ردًّا على اتهام فرعون له بالكذب، فقال له: أنا حقيق على قول الحق؛ أي: واجبٌ على قول الحق أن أكون أنا قائله والقائم به، ولا يرضى إلا بمثلي ناطقًا به.

فكأنَّه جعله من القلب البلاغيّ مبالغةً، وهو أن تجعل أحد أجزاء الكلام مكان الآخر، والآخر مكانه مبالغةً، على وجه يُثبت حكم كلٍّ منهما للآخر.

ولعلَّه على هذا التخريج يكون من أصلح أمثلة القلب البلاغي في القرآن الكريم، من حيث المعنى، ومن حيث اعتضاده بالقراءتين. وعلى كلِّ هذه المعاني تتفق القراءتان وتلتئِمان»[1].

(١) الاختلاف الدلالي (ص: ٢٨٥- ٢٨٦).

الخاتمة والتوصيات:

وفيها أدلى المصنف بعدد من النتائج التي تمخضت عنها دراسته الماتعة **والتي بلغت ثمانِ عشرة نتيجة**، من أهمها ما يأتي:

١. أنَّ حكاية الأقوال في القرآن الكريم من مظاهر إعجازه، وأنَّ الحكاية القرآنية تتجاوز الإخبار بظاهر القول إلى الإحاطة بمكنونات صدور القائلين من أفكار ووساوس، وأنَّ الحكاية القرآنية تخترق حاجز المستقبل لتحكي أقوالًا لم تكن قيلت عند نزولها.

٢. أكَّدت الدراسة أنَّ ما يختلف به المعنى مما هو داخل القراءات العشر لا يجوز تفضيل بعضه على بعضٍ، ولا ترجيح بعضه على بعضٍ، بل كلٌّ سواءٌ في وجوب قبوله وتصحيحه، وما خفي معناه ووجهه وجب على أهل العلم أن يلتمسوا وجهه، ويتدبروا معناه.

٣. أنَّ اختلاف الأقوال في القرآن يمثّل حالة خاصة في توجيهه، فتوجيهه يتطلَّب ما هو أربَى من توجيه غيره من مواضع اختلاف القراءات؛ ذلك أنَّه يستدعي سؤالًا لازمًا لا يلزم في غيره من مواضع اختلاف القراءات: أيّ هذه الأقوال قد قيل؟ وكيف يأتلف بها المعنى؟

٤. بيّنت الدراسة أنَّ من أسباب اختلاف القراءات في حكاية الأقوال الإخبارَ عن خطاب الغائب في موضع الحكايات بالخطاب أو بالغيبة؛ على عادة العرب في ذلك.

٥. بيّنت الدراسة أنَّ جُلّ المفسرين نادرًا ما يتعرضون لهذا النوع من القراءات بما يستحقُّه من التوجيه، وأنَّ أكثر المفسرين الذين قد يتناولونه -على قلة ذلك- ابن عاشور والماتريدي، على أنَّ عدد ما أولَياه العناية المستحقة قد لا يتجاوز أصابع اليد الواحدة. وبالجملة فإنَّ هذا النوع من القراءات يندرج تحت ما يمكن أن نسميه: فائت التوجيه.

٦. بيّنت الدراسة أن اختلاف القراءات في حكاية الأقوال ينطوي على أفانين البلاغةِ معانيَ وبيانًا وبديعًا، علاوة على الإيجاز بأنواعه المختلفة الذي لا يخلو منه موضعٌ منها. وقد اهتمّت الدراسة بإبراز ذلك وتجليته، وحلَّلت بلاغة الالتفات والحذف والافتنان، وقدّمت أمثلة صالحة للفصل والوصل، والإدماج، والاستتباع، واللف والنشر، والاحتباك، والقلب البلاغي، وغير ذلك.

٧. كثيرًا ما تتضمَّن القراءتان حكاية ظاهر القول وباطنه، ويُستفاد ذلك إمَّا من ائتلاف معنيَيْهما، أو تنصرف كلُّ واحدة منهما لأحد هذين الجانبين. وبالجملة؛ فإنَّ تساوق القراءتين يعيد إحياء المشهد المحكيّ على النحو الذي يضع القارئ أو السامع في قلب الحدث أو يُحلِّق به ليُطلِعه عليه من عَلٍ.

٨. ومن أسباب طيّ المعنى في القراءتين في بعض المواضع أن يكون الغرض الأصليُّ للحكاية إبراز قصد المحكيّ عنه، دون الاعتناء بفحوى كلامه إلا تبعًا.

بيّنت الدراسة أنَّ اختلاف القراءات يضيف أوجهًا إلى إعجاز القراءات فإذا كان العلماء قد أشاروا إلى أوجه إعجاز القراءات، ومنها: غاية الاختصار، وجمال الإيجاز، إذ كل قراءة بمنزلة الآية، يقوم تنوع اللفظ بكلمة مقام آية، مع ما فيها من عظيم البرهان وواضح الدلالة على صدقه وعلويّة مصدره، فهو مع كثرة هذا الاختلاف وتنوُّعه لم يتطرق إليه تضادٌّ ولا تناقضٌ ولا تخالفٌ، بل كله يصدِّق بعضه بعضًا، ويبين بعضه بعضًا، ويشهد بعضه لبعض على نمط واحد وأسلوب واحد، وما ذلك إلا آية بالغة، وبرهان قاطع على صدق من جاء به ﷺ؛ فيمكن أن يضيف مختلف القراءات في حكاية الأقوال أوجهًا من الإعجاز؛ منها: الإعجاز البلاغيّ في الاقتدار على تطويع المحكيّ للغة الحكاية، فلا تنزل في بلاغتها عن سائر بلاغته، والإعجاز النفسي والتصويري في إيراد أحوال القائلين على نحو ما قالوه، فتتآلف القراءتان لرسم ظرف القول، ودقّة الترجمة، وتعتضدان لتجاوز آليات السرد التقليدية وتقنياته. وإذا كان رواة البشر يعجزون عن التعبير عن حدَثٍ واحدٍ إلا من خلال المنظور الشخصيّ للحاكي، فلا يستطيع السامع أن يُعيد تصوُّر الحدث كما وقع إلا بتضامٍّ تلك المرويّات إلى بعضها؛ فإنَّ الحكاية القرآنية -بالارتفاق على اختلاف القراءات- تتعالى لتصوير الحدث من منظور علويٍّ ثاقب يحيط بأجزائه كافَّةً؛ بملابساته الخارجية، وبمكنونات صدور شخصياته، ثم يأخذ بيدِ السامع ليُريه من الزاوية

التي يجب أن يرى منها؛ فيُشاهد ما يجب أن يشاهده، ويتجاهل ما يجب أن يتجاهله.

فأمَّا التوصيات فنحن نذكرها بطولها؛ لأهميتها، حيث اقترح الباحث آفاقًا مستقبلية للكتابة في هذا الموضوع خاصة، وفي توجيه القراءات عامة؛ من خلال:

١. استكمال المواضع التي لم تتطرَّق إليها هذه الدراسة من مختلف القراءات في حكاية الأقوال؛ إذ لم تقصد الدراسة إلى الاستقراء الكامل، والاستيعاب الشامل. ورغم تناول الدراسة لجملة صالحة من مواضع مختلف القراءات في حكاية الأقوال، فلا يزال هناك الكثير منها، بل إن بعض مواضعه وما فيها من بلاغة يصلح -في تقدير الباحث- أن يُفرد ببحوثٍ مختصرة. وهذا التركيز الشديد بإفراد الموضع الواحد بالدراسةِ كفيلٌ بإنتاجِ ثروةٍ هائلةٍ من المعاني المطويّة في القراءات القرآنية، وحلِّ مشكلاتها، وكشف أسرارها، وتجلية نكاتها.

٢. التركيز الخاص على دراسة مختلف القراءات في حكاية الأقوال من وجهة نظر الدرس البلاغيّ، ولعلَّ هذا النوع من القراءات -في تقدير الباحث- من أصلح أنواع القراءات للتناول البلاغيّ.

٣. توجيه البحث إلى فائت التوجيه عند المفسرين: الأسباب، وآفاق الاستدراك. وفائت التوجيه أقصد به المواضع التي لم يتعرّض لها المفسرون الذين اهتمُّوا بتوجيه القراءات وتوظيفها في التفسير. ولعلَّ ذلك يعيد رسم

مناهج المفسرين على نحو أدقّ، ويُبيّن طبيعة مروياتهم القرائية، ويكشف عن تصوُّرهم الحقيقيّ لبعض القراءات وثبوتيتها، وعلاقتها بالتفسير.

٤. تحقيق الاحتجاج الدلاليّ للاختلافات الصوتية بين القراءات القرآنية: تأصيلًا ونقدًا وتطبيقًا.

٥. موسوعة توجيه القراءات القرآنية: حيث أكّدت الدراسة أنَّ مدوّنة توجيه القراءات على ثرائها، وتنوّع روافدها بين الكتب المخصَّصة للاحتجاج للقراءات وتوجيهها، والتفاسير، وكتب معاني القرآن وإعرابه، وكتب النحو وبعض شروح متون القراءات، والأبحاث الأكاديمية المتخصصة... وغير ذلك =لا يزال فيها متَّسعٌ للمزيد، ومقصدٌ للمريد. ويوصي الباحث بضرورة العمل على مشروع إخراج مَعْلَمةٍ جامعة لتوجيه القراءات تجمع ما تناثر في بطون الأوراق مما تتجاذبه علوم شتَّى، وتعمل عليه بمنهجٍ مدروسٍ؛ تخليةً وتحليةً، ترتفق على قاعدة تكافؤ القراءات العشرية، وفاءً بحقِّ هذا العِلم الجليل، والرافد الأصيل من روافد علم التفسير. وإنَّ مشروعًا كهذا لا يقل أهمية -في تقدير الباحث- عن مشروع موسوعة التفسير بالمأثور أو التفسير الموضوعي.

كما أوصى الباحث بالاهتمام بتقريب مضمون هذه الدراسة، وغيرها من الدراسات الخاصة بتوجيه القراءات إلى عامة المسلمين، من خلال وسائل الإعلام التقليدية والحديثة والتطبيقات الإلكترونية، والمنابر الدعوية؛ تقريبًا لزبدة علم القراءات إلى جماهير المسلمين، وترغيبًا وتحبيبًا في تدبُّر القرآن

الكريم، وسدًّا لأحد المنافذ التي يتسلل من خلالها أعداء الدين وأفراخ المستشرقين للتشكيك في ثبوتية القرآن من خلال إثارة الشبهات حول القراءات القرآنية.